كلمة السيدة سحر الجبوري

رئيس مكتب ممثل الأونروا بالقاهرة

وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

في الاجتماع الحادي عشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

جامعة الدول العربية

14 أيار/مايو 2025

بسم الله الرحمن الرحيم،

سعادة الوزير المفوض والصديقة إيناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة

الحضور الكريم،

تحية طيبة وبعد،

أتقدم بخالص الشكر على هذه الدعوة وعلى الدعم المعهود من الجامعة، ويسعدني أن أشارك في اجتماع عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، والتي باتت تشكل منصة محورية للتنسيق والتشاور بين الدول العربية، وتعكس التزامًا جماعيًا نحو تعزيز الحماية وتقاسم المسؤوليات في منطقتنا. وفي هذا السياق، يكتسب الاجتماع اليوم أهمية خاصة، في ظل ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون، ووكالتهم الأممية الأونروا، من تحديات غير مسبوقة تمس جوهر قضيتهم وحقهم في العودة والكرامة، وهو ما يستدعي منا جميعًا موقفًا موحدًا واضحًا، وقرارات ملموسة تصون الحقوق وتحمي الوكالة.

واسمحوا لي أن أبدأ باستعراض **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الوكالة الخمس، بدءاً من قطاع غزة**، والذي كان اللاجئون يشكلون 70% من سكانه قبل الحرب، ولكن منذ اللحظة الأولى للحرب امتدت خدمات الوكالة لتشمل كل سكان القطاع.

تعيش غزة، كما تعلمون، أوضاعًا إنسانية كارثية غير مسبوقة نتيجة التصعيد العسكري الإسرائيلي الشامل طوال 19 شهرا، والذي أسفر عن الكثير من الضحايا وتدميرٍ واسع للبنية التحتية المدنية، ونزوحٍ جماعي واسع النطاق. فمنذ انهيار المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار يوم 18 آذار/مارس هُجّر قَسريا، مجدّدا، حوالي نصف مليون شخص، وأضحى (سبعون) 70% من القطاع إما خاضعا لأوامر نزوح أو مناطق محظورة.

كما يتعرض القطاع لتجويع جماعي دخل شهرَه الثالث، نفدَت خِلاله مخزونات الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي، في الوقت الذي تقف خارج المعابر المغلقة أكثر من 5,600 شاحنة تابعة للأونروا محمّلة بمساعدات منقذة للحياة، وبعضها للأسف بدأ يفقد صلاحيته. هذه مجاعة من صنع البشر تُستخدم كسلاح سياسي في مشهد يعكس حجم المأساة الإنسانية والتجاهل الدولي المريع لمعاناة المدنيين في غزة.

كما يواجه النظام الصحي انهيارًا تامًا تحت وطأة الإصابات الجماعية والنقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية واللقاحات. وهناك تفشٍ متسارع للأوبئة والآفات في أماكن النزوح، خاصة بين الأطفال. فيما يعاني أكثر

من (تسعين في المائة) 90% من الأسر من انعدام الأمن المائي، حيث تضرر (خمسون) 50% من مرافق المياه والصرف الصحي. وفوق هذا كله، ينعدم الأمن والأمان ويستشري النهب.

ويدفع الأطفال الثمن الأثقل، حيث تُقدّر أعداد الشهداء من الأطفال بأكثر من 15,000، ويحمل من نجا منهم ندوبًا نفسية عميقة قد لا تندمل. وتُسجّل غزة اليوم أعلى نسبة من الأطفال مبتوري الأطراف نسبةً إلى عدد السكان في العالم.

وسط هذا الجحيم، يواصل أكثر من (إثني عشر) 12,000 من موظفي وموظفات الأونروا، رغم معاناتهم هم أيضًا من الفقد والتهجير والتهديدات المتواصلة، تقديم الخدمات لنحو 100,000 نازح في 115 مأوى، وتقديم ما يقارب 16,000 استشارة طبية يوميًا من خلال 9 مراكز صحية و (تسعة وثلاثين) 39 نقطة طبية. كما توفّر فرقنا يوميًا أكثر من 2,600 متر مكعب من المياه، وتجمع نحو 220 طنًا من النفايات الصلبة، وتوزّع المواد غير الغذائية على 100,000 أسرة. علماً بأنه في مرحلة الهدنة قامت الوكالة بأكثر من ذلك بكثير من أيصال الطعام لجميع سكان القطاع وتقديم الأنشطة الترفيهية، وجلسات الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب أنشطة القراءة والكتابة والحساب الأساسية لـ 85% من الأطفال في سن الدراسة.

السيدات والسادة الحضور،

كل هذه الجهود، على أهميتها، تقوم بها الوكالة في ظل تحديات سياسية ومالية وعملياتية وتشريعية تُهدد وجود الأونروا وتُقوّض قدرتها على الاستمرار في تنفيذ ولايتها وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

فمنذ بدء الحرب 2023، تعرضت الأونروا لهجمة متعددة الأبعاد، استهدفت وجودها الميداني وشرعيتها الدولية في آنٍ واحد. وتكبّدت الوكالة خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة، حيث استشهد حوالي 300 من موظفيها – رحمة الله عليهم – وتعرّض أكثر من 300 من منشآتها للقصف أو التدمير، رغم تزويد أطراف النزاع بإحداثيات هذه المنشآت بشكل منتظم. فيما تقع 121 منشأة من منشآت الأونروا داخل مناطق عسكريّة تسيطر عليها إسرائيل، أو ضمن مناطق صادرة بشأنها أوامر نزوح، أو في مناطق يتقاطع فيها الأمران، مما يحول دون الوصول الإنساني ويهدد أمن الموظفين والمدنيين على حد سواء.

واعتُقل أكثر من 50 موظفا، وتعرضوا لأشكال مروّعة من سوء المعاملة. ولا يقتصر الأمر على غزة؛ ففي القدس الشرقية المحتلة، تعرض مقر الوكالة في الشيخ جراح لمحاولات اعتداء متكررة، آخرها محاولة حرق مؤسفة.

هذا بالإضافة إلى الحملات الشرسة من المعلومات المضللة والمغلوطة التي تتعرض لها الوكالة، والغرض منها تهديد أمن موظفيها وإضعاف ثقة المجتمع الدولي بها وبالتالي الامتناع عن تمويلها. كما أن هناك هدف آخر هو تصفية الوكالة وبالتالي صفة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

ولا يخف عليكم التحديات التشريعية التي تواجه الوكالة. ففي 30 كانون الثاني/يناير 2025، دخلت القوانين التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي ضد الأونروا حيّز التنفيذ، والتي تحظر تواصل المسؤولين الإسرائيليين مع الوكالة أو ممثليها، وتمنع عملياتها داخل ما تسميه إسرائيل بـ "أراضيها السيادية، ولم تُجدد تأشيرات موظفينا الدوليين العاملين في غزة والضفة الغربية فاضطروا إلى المغادرة تحت الاحتجاج، ولم توافق السلطات الإسرائيلية حتى الآن على عودتهم أو على إرسال موظفين بدلاً عنهم.

إن أي وقف لعمليات الأونروا في الضفة الغربية، وسط تصاعد العنف والانتهاكات، من شأنه أن يحرم عشرات الآلاف من اللاجئين من الخدمات الأساسية. وقد أكدت السلطة الفلسطينية بوضوح أنها لا تملك الموارد المالية أو القدرات المؤسسية، ولا النية، لتعويض غياب خدمات الوكالة. ويذكّرنا القانون الدولي الإنساني بأن مسؤولية توفير الخدمات وتقديم المساعدات للسكان تقع على عاتق القوة القائمة بالاحتلال، في حال غياب الأونروا أو مؤسسات فلسطينية فاعلة.

وفي الوقت الذي تنصب فيه الأبصار والاهتمام الدولي على غزة، تتصاعد الهجمات العسكرية الإسرائيلية في **الضفة الغربية المحتلة** بوتيرة غير مسبوقة، مستهدفةً بشكل خاص مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وكان أبرز هذه العمليات والأكبر منذ 20 (عشرين) عامًا، عملية "الجدار الحديدي"، التي استهدفت مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس والفارعة، وأسفرت عن استشهاد أكثر من 100 فلسطيني، بينهم أكثر من 20 طفلًا، ونزوح أكثر من 40,000 شخص، وتدمير مئات المنازل كليًا أو جزئيًا.

هذه العمليات العسكرية المتواصلة أدت إلى إغلاق 13 مدرسة تابعة للأونروا، مما عطّل تعليم ما لا يقل عن 6,000 طفل فلسطيني. وفي تصعيد خطير آخر، اقتحم مسؤولون إسرائيليون من بلدية القدس، برفقة قوات أمنية مسلحة، ست مدارس تابعة للأونروا في القدس الشرقية المحتلة، وسلّموا إداراتها أوامر تعسفية بإغلاقها. وأُغلقت تلك المدارس بالفعل الأسبوع الماضي، الأمر الذي حرم نحو (ثمانمائة) 800 طفل لاجئ من حقهم الأساسي في التعليم، حتى قبل إتمام العام الدراسي. هذا وإن مضي السلطات الإسرائيلية قدمًا في تنفيذ خطط بناء أكثر من 15,000 وحدة سكنية استيطانية يُعرّض العديد من الفلسطينيين لخطر النقل القسري.

وفي ظل هذا التصعيد، تكثّف الأونروا جهودها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين. ففي شمال الضفة، يعمل حوالي 400 موظف على تقديم المساعدات الطارئة. كما تقوم الوكالة، بصفتها الجهة الرئيسية المعنية، برصد احتياجات النازحين داخليًا وتحديد أماكن تواجدهم. وأعادت توجيه خدماتها الصحية، فأنشأت 11 مرفقًا صحيًا مؤقتًا، وفعّلت برنامج التعليم في الطوارئ، مما مكّن حوالي 4,600 طالب من مواصلة تعليمهم من خلال مزيج من التعليم الرقمي والتعليم الحضوري المكثف. وقدمّت الوكالة مساعدات نقدية وطارئة للأسر الأكثر تضررًا.

وتواصل الوكالة أيضا عملياتها في معظم أنحاء الضفة الغربية، حيث تستمر العملية التعليمية لحوالي 50,000 طالب، وتُقدَّم الخدمات الصحية في أكثر من 40 مركزًا صحيًا، وتُنفذ برامج الإغاثة والحماية الاجتماعية، بما في ذلك إدارة النفايات.

الحضور الكرام،

إن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في باقي مناطق عملياتنا، ليست أفضل بكثير. ففي سوريا، ورغم دخول البلاد مرحلة جديدة عقب تعيين حكومة انتقالية، لا تزال حالات النزوح الواسعة وعدم الاستقرار الاقتصادي والمخاوف الأمنية ومخاطر الحماية قائمة. ويعيش أكثر من 90% من اللاجئين الفلسطينيين تحت خط الفقر ويعانون نقصاً حاداً في الأساسيات.

وتعتبر الأونروا شريان حياة لا غنى عنه لما لا يقل عن 450,000 لاجئ فلسطيني في سوريا، حيث تقدم خدمات التعليم لأكثر من 50,000 طفل، وبرامج التدريب المهني والتقني (لألفين ومائة وخمسين) 2,150 شابًا وشابة، والتي تشكل الأمل الوحيد لخروجهم من دائرة الفقر والبطالة. كما تقدم الوكالة المساعدات النقدية الطارئة والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي والنظافة في المخيمات.

وفي لبنان، يعيش (سبعون) 70% من اللاجئين الفلسطينيين تحت خط الفقر، وهم ممنوعون من العمل في القطاع العام وممارسة أكثر من 30 مهنة. كما أنهم ممنوعون من تسجيل الأعمال التجارية أو حتى امتلاك العقارات، وبالتالي يعتمدون اعتمادا شبه كلي على الأونروا، ليست كمقدّم للخدمات فحسب، بل كخط الدفاع الأخير بوجه الانهيار الشامل. فالوكالة هي المؤسسة الوحيدة التي تسد الفراغ الناتج عن غياب الدولة داخل المخيمات، وتوفّر لهم الحد الأدنى من الاستقرار في بيئة سياسية واقتصادية تعاني أصلًا من الانهيار.

وعليه فإن غياب الوكالة يعني حرمان أكثر من 38,000 طفل فلسطيني من التعليم في 61 مدرسة من مدارس الوكالة. ولن يجد أكثر من 200,000 مريض، معظمهم من النساء والأطفال، أي جهة تقدّم الرعاية الصحية الأولية لهم. ناهيك عن أن الوكالة هي المؤسسة الوحيدة التي تقدم خدمات النظافة العامة وجمع النفايات الصلبة وصيانة الطرق وشبكات الكهرباء وتوزيع المياه في المخيمات الـ (إثني عشر) 12 في لبنان.

وانتقل إلى الأردن وهي الأكثر استقرارا بين مناطق العمليات، يُعاني اللاجئون الفلسطينيون فيها من الاكتظاظ في الملاجئ ومن الضغوط الاقتصادية الراهنة التي تواجه المملكة، مثل تراجع فرص العمل.

وفي هذا الصدد، توفّر الأونروا تعليمًا مجانيًا لأكثر من (مائة وأربعة آلاف)104,000 طالب في 161 مدرسة. كما تفتح أبوابًا أمام الشباب من خلال برامج التعليم العالي والتدريب المهني، وتضم كلية العلوم التربوية والآداب نحو 1,469 طالبًا، بينما يستفيد 2,474 شابًا وشابة من برامج التدريب التقني والمهني المصممة لتلبية احتياجات سوق العمل. وفي قطاع الصحة، تُدير الأونروا 25 مركزًا صحيًا، تقدّم من خلالها حوالي 1,6 مليون استشارة طبية سنويًا.

وتدعم من خلال برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية حوالي 59,000 لاجئ فلسطيني عبر تقديم المساعدات النقدية والدعم القانوني الذي يساعدهم في تصويب أوضاعهم القانونية في سجلات الدولة.

السيدات والسادة الحضور،

تُواجه الأونروا ولسنوات أزمة مالية متكررة، إلا أن الأزمة المالية التي تعاني منها اليوم.. خانقة، تفاقمت بفعل الهجمات السياسية المتواصلة والتشريعية والادعاءات المغرضة التي استُخدمت لتبرير قرارات عدد من الدول المانحة بوقف أو تعليق تمويلها للوكالة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ففي 4 شباط/فبراير 2025، أصدرت الإدارة الأمريكية الجديدة أمرًا تنفيذيًا بحظر أي تمويل إضافي للأونروا، لتعود بذلك سياسة التمويل الأمريكية إلى ما كانت عليه عام 2020. وقد أدى هذا القرار إلى إحداث فجوة كبيرة في ميزانية الوكالة التشغيلية السنوية، وترك أثرًا بالغًا على قدرتها في تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحّة في غزة وسائر مناطق العمليات.

بدأت الأونروا عام 2025 بمستحقات متراكمة بقيمة 35 مليون دولار أمريكي. وفي ظل التوقعات الحالية للإيرادات والمساهمات، نعاني من عجز قدره 140 مليون دولار، وقد تتعرض خدماتنا لخطر التوقف بحلول شهر تموز/يوليو القادم.

واسمحوا لي من هنا أشيد بالدعم الاستثنائي المالي والعيني الذي تلقيناه من شركائنا العرب منذ اندلاع حرب غزة والذي تجاوز (مائتين وأربعة عشر) 214 مليون دولار. وكذلك الدعم من القطاع الخاص والأفراد.

وفي ختام حديثي، أكرر الدعوة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن دون قيد أو شرط، والسماح الكامل وغير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية.

وأيضًا، لا بد من تمكين الوكالة من مواصلة دورها من خلال تحرك دولي ثابت وقوي لضمان دعمها حتى تسلم خدماتها تدريجيًا إلى إدارة فلسطينية مؤهلة متفق عليها، ضمن إطار خطة انتقال سياسي تنهي معاناة اللاجئين الفلسطينيين بشكل جذري.

وأناشدكم أن تحثوا حكوماتكم على حماية الوكالة من عدم الاستقرار المالي، وعلى زيادة المساهمات المالية الطوعية واستدامتها، باعتبار ذلك استثماراً إقليمياً في الكرامة واستقرار المنطقة وحماية حقوق اللاجئين.

وأشكركم على حسن الاستماع.